مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163-1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

بناء الجملة العربية عند ابن رشد في كتابه " الضروري في صناعة النحو "

فاطمـــة رزاق
قسم اللغة والأدب العربي ، كلية الآداب واللغات ، جامعة غرداية
ص ب 455، غرداية، 47000 الجزائر
جـــــــــامعة غرداية
faridfat47@gmail.com

ملخص –

كان لابن رشد آراء اجتهادية تفرد بها في علم النحو ، فهو يرى أن الترتيب الصناعي (أي العلمي) يتمثل في دراسة الألفاظ المفردة أولا ثم الانتقال بعد ذلك إلى الألفاظ المركبة ، فعلى مستوى الجملة نرى أنه حدّد بناء الجملة العربية تحديدا دقيقا ، وبيّن أقسامها ، إذ قسّم القول إلى قسمين : قول تام وقول غير تام ، وقسّم الجملة التامة إلى قسمين أيضا : جملة خبرية وجملة إنشائية ، كما أن ابن رشد جعل الأقاويل على قسمين : الأول والثواني ، والجمل الأول منها البسيطة (الجملة النواة) ، وهي تتركب على أنحاء ثلاثة ، وتتسع هذه الجملة بواسطة المقيدات المعنوية واللفظية ، ومنها المركبة ، وأما الجمل الثواني فهي التي تتركب من قولين تامين، وهي تتركب على أنحاء أربعة ، وكل ذلك يبين عمق فهم ابن رشد لتركيب الجملة في العربية.

الكلمات المفتاحية –

ابن رشد ، الجملة ، الترتيب الصناعي ، الألفاظ المركبة ، الجملة البسيطة ، الجملة المركبة ، الجمل الأول ، الجمل الثواني .

Sentence Structure for Averroes (IbnRushd) in his Arabic book fiSinaatAnnahw"Addarori"

Abstract-

Averroes (Ibn Rushd)had his unique own discretionary in science of grammar , he believes that the industrial arrangement (scientific) is to study the single words first, and then move to the compound words, at the sentence level. We can notice that, at the level of the sentence, he defined the Arabic sentence syntax with great precision then he

moved to define its divisions, He divided the utterance into two parts : the complete utterance and the incomplete utterance , and then he divide the complete sentence into two parts as well: declarative sentence and performative sentence. Averroes (IbnRushd) also put the utterances into two parts: the first and the second and the first sentences that include the simple sentence which is composed of three forms, this sentence is expanded by a verbal and abstract restrictive aspects .The sentence includes the compound one , and the double-sentence , it is the one which is composed of two complete utterance , it is composed at four forms .The given Averroes's analysis marks his deep understanding of the Arabic syntax.

Key words –

Ibn Rushd,Sentence,Industrial arrangement ,the Compound words ,the simple sentence, the compound sentence, the firsts sentences,the Seconds sentences .

تقديم -

لم يكن أبو الوليد بن رشد لامعا في الفلسفة فحسب ،وإنما كان إماما في علوم عصره ومثقفا ثقافة موسوعية ، فقد كان ملما باللغة ، ذا حظ وافر من الإعراب والآداب .

يرى ابن رشد أن الغاية من دراسة النحو هي فهم كتاب الله تعالى وفهم سنة رسول الله ﷺ وفهم جميع العلوم ، وعمل الخطب والأشعار ،كما أن منهج دراسة علم النحو في نظره ينبغي أن يراعى فيه الترتيب الصناعي (أي العلمي) ، فتدرس الألفاظ المفردة أولا ثم الألفاظ المركبة (أي الجمل) ثانيا ، وذلك من خلال تحليل بناء الجملة تحليلا لغويا يكشف عن أجزائها ، ويوضح عناصر تركيبها ، ويبين العلاقات بين عناصر هذا البناء ، ووسائل الربط بينها ، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها ، بحيث تؤدي معنى مفيدا ، وكذا تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل.

التعريف بأبي الوليد بن رشد:

هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الشهير بالحفيد[1] ، ويكنى أبو الوليد ، ولد في مدينة قرطبة عام 520ه الموافق لـــ 1126م في بيت علم وفقه وجاه ، فجده كان قاضيا بالأندلس كلها وأبوه تولى هو أيضا القضاء وشارك في أهم علوم العصر كعلم التفسير والحديث والفقه ، أما وفاته فقد كانت يوم الخميس التاسع من صفر سنة 595ه بمراكش بعد المحنة التي امتحن بها وبعد أن عفا عنه المنصور الموحدي [2] ، ودفن – رحمه الله- بمراكش بالمقبرة الواقعة خارج السور قرب باب تاغزوت ، وبعد ثلاثة أشهر حمل إلى قرطبة حيث دفن في روضة أسلافه بمقبرة ابن عباس [3]، وبموته انطفأت آخر شعلة للفلسفة العربية الإبداعية التي أضاءت الفكر العربي الإسلامي خلال قرون عديدة .

كتاب الضروري في صناعة النحو :

ألّف ابن رشد كتابه الوحيد في العربية وهو" الضروري في صناعة النحو " ، وهذا الكتاب ذو قيمة كبيرة سواء من حيث طريقته ومنهجه أو من حيث كونه حلقة – كانت مفقودة- من أعمال ابن رشد التي تمثل مشروعا متكاملا ، فالثقافة الموسوعية لابن رشد قد ساعدته على وضع كتاب الضروري في صناعة النحو ، إذ إنه ركز على مفاتيح علم النحو والأمور الأساسية فيه في منأى عن الشذ وذات والاستثناء اتو التأويلات ، فجاء كتابه إسهاما فعالا في صرح القواعد النحوية [4]، وقد كان عنوان الكتاب منسجما مع عناوين أخر ، تخيرها ابن رشد وهي : الضروري في المنطق والضروري في السياسة والضروري في الفقه ، وهي سلسلة توخى من تأليفها الوقوف على الأساسيات في هذه الميادين [5] ، وقد كان ابن رشد مجتهدا في كتابه هذا من حيث المادة أو المنهج ، إذ " إن عمل ابن رشد في هذا الكتاب – هو كأعماله الأخرى في العلوم الأصيلة – يجمع بين الاختصار والاختراع وإحكام التلخيص وإتقان التقسيم "[6].

بناء الجملة :

يرى ابن رشد أنه لابد من إعادة بناء مسائل النحو العربي وفق المبدأ المنهجي الذي يراعى في سائر العلوم والقائل :" إنّ البسيط من كل شيء قبل المركب " ، وبناء عليه فالترتيب العلمي لموضوعات النحو يقتضي الابتداء بالألفاظ المفردة أولا ، ثم الألفاظ المركبة ثانيا ، حيث إن لترتيب موضوعات علم من العلوم أهمية كبيرة في المجالين الابستمولوجي والبيداغوجي معا ، ففي المجال الأول لا يمكن استيعاب تلك الموضوعات استيعابا كاملا إلا إذا رتبت على أساس منهجي ، وفي المجال الثاني لا يمكن تعليمها بيسر إلا إذا كانت القسمة فيها حاصرة متسلسلة يؤدي السابق منها إلى اللاحق ، وهنا يتجلى الجانب البيداغوجي في تكوين فكر ابن رشد ، إذ انعكس ذلك على صعيد الرأي المعبر عنه كوجهة نظر بيداغوجية ، فالمتابع لنصوص ابن رشد يلاحظ أنه يلح باستمرار على ضرورة اتباع " الترتيب" في دراسة العلوم والفلسفة ، فابن رشد يرى أن ينطلق الترتيب الصناعي العلمي في علم النحو من تقسيم الألفاظ إلى بسيط ومركب - وهي قسمة حاصرة غير متداخلة – بدل تقسيمها إلى فعل واسم وحرف ، هذه القسمة وإن كانت حاصرة بدورها فإنها متداخلة ، ومن هنا يكون الترتيب العلمي هو دراسة الألفاظ المفردة أولا ثم الانتقال بعد ذلك إلى الألفاظ المركبة (أو الجمل باصطلاح النحاة).

إلا أن مصطلح "الجملة" لم يظهر في الدراسات النحوية المبكرة ، فسيبويه نفسه لم يستخدم هذا المصطلح على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده ، فقد كان يستخدم مصطلح " الكلام " أحيانا ، ويقصد به ما تدل عليه الجملة ، وبعد سيبويه ظهر مصطلح " الجملة " وأخذ منحيين : أحدهما مرادف للكلام ، والآخر أعم منه ، ولعل أول من استخدم مصطلح "الجملة" بالمفهوم الذي شاع فيما بعد هو المبرّد في كتابه " المقتضب "،

غير أن هذا المصطلح لم يتغلب على مصطلح " الكلام " فيما بعد ، وتردد المصطلحان معا ، يسوّي بينهما بعض النحاة ويفرق بينهما آخرون ، وقد سوّى بعض النحاة في المرحلة التي تلت سيبويه بين مصطلحي " الكلام " و" الجملة " ، ونظروا إليهما على أنهما مترادفان ، ومنهم أبو الفتح بن جني وعبد القاهر الجرجاني ، وفي المرحلة التي تلت ذلك ، كان هناك تفريق حاسم بين هذين المصطلحين " الجملة و" الكلام " ، هذا التفريق يجعل الجملة أعم من الكلام.

لقد استخدم ابن رشد مصطلح " الأقاويل المركبة " مساويا لمصطلح " القول " ، وعبر عنه بألفاظ مختلفة ، فهو مرة " الأقاويل المركبة " ، وأخرى هو " الكلام المركب " وثالثة هو "الألفاظ المركبة " ، أما الكلام عنده فهو مرادف للجملة ، فهو اللفظ المفيد ، وهو يوافق ابن جني فيما ذهب إليه ، من أن القول أعم من الكلام ، إذ يطلق على الكلام التام المفيد وعلى غير التام الذي ينزل منزلة الأسماء المفردة ، وأن الكلام التام مساو للجملة ، وهي التي تقوم بين ألفاظها علاقة إسنادية ، وأن المركب غير التام الذي ينزل منزلة الاسم المفرد ، ويقع موقعه تقوم بين ألفاظه علاقة تركيب وليست علاقة إسناد .

ويلاحظ فيما سبق اضطراب المصطلح عند ابن رشد ، ويرجح الأخذ بمصطلح " الأقاويل المركبة " وذلك لقربها من استخدام النحاة في مصطلحهم " القول " ولأن مصطلح " الكلام المركب " سينصرف إلى التام المفيد .

لقد وضع ابن رشد تحديدا دقيقا لبناء الجملة العربية لم يسبق إليه ، فهو يعرض للألفاظ المركبة ، ويرى أنها تتركب على صورتين[7]:

الأولى : قول تام كاف بنفسه ، وهو المفيد ويسميه النحاة كلاما.

الثانية : قول غير تام ، وهو بمنزلة الاسم المفرد ، وهو المسمى تركيب تقييد ، ويقع جزءا من قول تام ، أو من تمام قول تام.

وهو في تقسيمه هذا للجملة متأثر بمنطق أرسطو ، ودليل ذلك قوله في كتاب تلخيص العبارة لأرسطو طاليس : " والقول منه تام وغير تام ، والتام منه الجازم ، وغير الجازم ومنه الأمر والنهي " [8].

والجمل التامة عند ابن رشد صنفان[9] :

الأولى : جمل خبرية ، وهي التي تحتمل الصدق والكذب .

الثانية : جمل إنشائية ، وهي التي لا تحتمل الصدق ولا الكذب.

وهو في تقسيمه هذا ينطلق من منطلق وظيفي ، لا يمكن إغفاله في الدرس اللغوي ولا سيما في دراسة الجملة ، فالكلام خبر وإنشاء ، ومن ثم فهناك الجملة الخبرية والجملة الإنشائية ، ومن خلال هذا التنوع تبرز الوظيفة للإسناد ، والتي تسم الجملة كلها بسمة وظيفية ،كأن تكون جهة الإسناد الإثبات أو النفي أو التأكيد أو الاستفهام أو النهي ...إلخ ، وقد عرف النحويون الإسناد بأنه ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار[10].

كما أنه يقسم الجمل إلى جمل أول وجمل ثوان ، فالجمل الأول "هي التي لا تحتوي إلا على قول واحد من الأقاويل التامة الأول ، والثواني هي التي تحتوي على قولين تامين ، أعني أنها تتركب من قولين تامين "[11].

أولا / الجمل الأول :

وهي التي تتركب من قول تام واحد ، و" الجمل الأول منها بسيطة ومنها مركبة ، فالبسيطة هي التي لا يوجد فيها إلا النوع الأول المفيد مثل الخبر فقط والأمر والنهي فقط ، وأما المركبة وهي التي لا يوجد فيها إلا نوعان من التركيب المفيد بذاته ، والتركيب المفيد بذاته وهو الذي نسميه تركيب تقييد ، مثال ذلك قولنا : ضرب زيد عمرا ، فإن قولنا : ضرب زيد ، كلام مقيد ، لأنك قيدت مطلق الضرب في المحل الذي وقع فيه "[12] .

والجملة الخبرية البسيطة " هي التي ليس فيها تركيب إلا تركيب الإخبار فقط "[13] ، وهي عند النحاة على أشكال ثلاثة [14]:

- مبتدأ وخبر.
- فعل وفاعل .
- فعل ونائب فاعل.

إن الجملة البسيطة هي التي تمثل أقل ما تنعقد به الجملة ويكتمل معناها ، وتتضمن علاقة إسناد واحدة ، بين المسند والمسند إليه ، وهي بذلك تمثل الجملة النواة أو الجملة الأساسية ، ويصف عباس حسن الجملة المكونة من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر بأنها الجملة الأصلية ، وقد عرفها محمد إبراهيم عبادة بأنها " الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد ويؤدي فكرة مستقلة ، سواء أبديء المركب باسم أم بفعل أم بوصف"[15].

كما أن " الجملة البسيطة بهذا المفهوم نموذج للبنية الأساسية التي تتولد عنها أشكال نحوية متنوعة ومتعددة في كل من نوعي الجملة الأصليين ، فبناء الجملة الاسمية له عوارض متعددة تتمثل في دخول النواسخ المختلفة وما تحمله من معاني التحديد الزمني أو النفي أو التوكيد أو الرجاء و الشروع والمقاربة أو غير ذلك ، ولبناء الجملة الفعلية الأساسية عوارضها المتنوعة كذلك من النفي والاستفهام والتأكيد والتقييد والشرط وغيرها من الأشكال النحوية "[16]،

و" تعد الجملة قصيرة إذا اكتفى بعنصريها المؤسسين فحسب ، ففي الجملة الاسمية يكتفى بالمبتدأ والخبر ، وفي الفعلية يكتفى بالفعل والفاعل"[17] ، وقد تطول الجملة البسيطة عن طريق العناصر غير الإسنادية ، وهي كثيرة متنوعة بعضها يطلبه الفعل ، وبعضها يطلبه الاسم .

وابن رشد ينطلق من الجملة البسيطة ، ليبين كيفية اتساع هذه الجملة ، وهو ما يعبر عنه بتقييد الجملة ، ويكون التقييد بالحروف وبالأفعال ، كما تتقيد الجملة بمقيدات لفظية ومقيدات معنوية ، وبذلك تكون الجملة ممتدة ، وهي الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية ، ووسائل امتداد الجملة وتطويلها متنوعة ، منها ما يتعلق بالفعل من

مفعول به أو ما يدل على زمانه أو مكانه أو درجته أو نوعه أو علته أو آلته ، ومنها ما يتعلق بالاسم من نعت أو توكيد أو بدل أو معطوف أو حال [18]، وهذه المقيدات تؤدي إلى استطالة الجملة حيث " تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث المتضمن فيه على جهة معينة بأن يكون الفعل متعديا ، فيكون المفعول به تقييدا لجهة وقوع الفعل ، ومن حيث تقييد زمان حدوث الفعل أو مكانه ، فيكون المفعول فيه – وهو الظرف – تقييدا لهذه الجهة [...] ومن حيث بيان علة حدوثه فيكون المفعول لأجله تقييدا لهذه الجهة ، ومن حيث بيان المصاحب لحدوثه ، فيكون المفعول معه تقييدا لهذه الجهة ، ومن حيث بيان عدد مرات حدوثه أو نوعه فيكون المفعول المطلق مقيدا لهذه الجهة "[19].

1- تقييد الجملة البسيطة بالأفعال :

1-1 ظن وأخواتها :

تقيد الجملة النواة المكونة من مبتدأ وخبر بالفعل الناسخ ظن أو إحدى أخواتها ، مثل: ظننت زيدا قائما ، وحسبت عمرا شاخصا ، فهذا التقييد لا يعد خالصا دقيقا من جهة تبويبه وقسمته عند ابن رشد ، فرغم أنه جعلها في إطار تقييد الجملة البسيطة بالفعل ، ينظر إليها باعتبارها تقييد جملة بجملة[20] ، وهي عنده موزعة بين صورتين :

الأولى : تقييد الجملة البسيطة بالفعل (ظن).

الثانية : تقييد الجملة البسيطة بجملة أخرى.

فابن رشد يرى بأنها في حقيقتها تقييد جملة بجملة ، ويمكن تفسير ذلك من خلال فهم التركيب على مستويين :

الأول : مستوى السطح ، الذي ينظر إلى أن الفعل (ظننت) في صورته الشكلية بحاجة إلى فاعل ، وهما معا يمثلان جملة تقيد بالجملة الأصل (المكونة من مبتدأ وخبر) .

الثاني : مستوى العمق (الأصل) ، الذي ينظر إلى أن الجملة الأصل - كمفعولي ظن- المكونة من مبتدأ وخبر في حقيقتهما وما بينهما علاقة إسناد ، هي أقوى – من جهة المعنى – من علاقة التقييد[21].

وفي الحقيقة فإن " الإسناد في مثل هذه الجملة مركب من نوعين من الإسناد الجملي ، أحدهما الإسناد الفعلي وثانيهما الإسناد الخبري "[22].

1-2 كان وأخواتها :

وهي أفعال ليست لها وظيفة الإسناد ، وقد وصفها النحويون بأنها أفعال غير صحيحة ، كما وصفوها بأنها ناقصة ، إلا أن هذه الأفعال تحول المركب الاسمي الاسنادي إلى مركب فعلي ، ويبدو أن الأمر متقارب إلى حد كبير في " كان وأخواتها " و" ظن وأخواتها " إذ يتفقان في :

- إن الإسناد الأصلي يقع بين معمولي (ظن) ، كما يقع بين معمولي
- (كان) ، إذ أصلهما المبتدأ والخبر.

- إنه إذا حذفت هذه الأفعال (ظن) أو (كان) ظل ما بعدها كلاما تاما .

إلا أن العلاقة بين كان ومعموليها ليست علاقة إسناد، إذ الكلام قبل دخولها يعطي معنى تاما [23]، ونخلص مما سبق إلى عدة أمور :

- إن تركيب الإخبار المنسوخ بكان أو إحدى أخواتها تركيب بسيط ، و
- (كان) ماهي إلا رابط يربط الخبر بالمبتدأ.
- إن (كان) هنا تخلو من فاعل ، وحين تحتاج ظن إلى فاعل ، فتصبح مع فاعلها في حكم الجملة ، أو تأخذ شكل الجملة .
- إن (كان) تفيد معنى الزمن فقط ، أما (ظن) وأخواتها فإنها بالإضافة إلى الزمن تفيد معنى الشك أو اليقين أو الرجحان في الخبر (أي المفعول الثاني)[24].

3-1 أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

لقد أثار ابن رشد بعض الأمور فيما يتعلق بأفعال المقاربة ، وهي تتمثل فيما يلي :

- إن ابن رشد عندما ذكر ما تقيد به الجملة الخبرية البسيطة من أفعال ، ذكر أنها تقيد بـ (كان وأخواتها) و(ظن وأخواتها)[25] ، ثم عندما شرع في قوانين الإعراب أضاف إليها قوانين كاد وأخواتها ، ونعم وبئس وحبذا[26] ، فهي على ذلك جملة بسيطة مقيدة بالفعل (كاد).
- إنه جعلها داخلة في قوانين الألفاظ المركبة من تركيب إخبار وتركيب تقييد [27].
- إنها تدخل أيضا في قوانين الألفاظ المركبة من جزأين اثنين ، وهو ما يجعل تركيبا واحدا يعالج من منظورين مختلفين ، فابن رشد يجعل الجملة في :

عسى زيد أن يحج.

كاد زيد يدخل المدينة.

جملة أصل - من مبتدأ وخبر – مركبة تركيب إخبار ، قيدت بالفعل الناقص (عسى أو كاد) ، فهي على ذلك تتكون من : تركيب إخبار وتركيب تقييد ، أو أن تكون من الأقاويل الخبرية المركبة من جزأين اثنين بمعنى (قرب دخول زيد المدينة) في الجملة الثانية[28].

4-1 نعم وبئس وحبذا :

لقد توقف ابن رشد عند أسلوب المدح والذم وقفة متأنية تؤكد حسه اللغوي الدقيق وفهمه لتراكيب العربية ، فينظر إليها باعتبارين[29]:

الأول : أنها مركبة من جزئين اثنين.

الثانية : أنها مركبة تركيب إخبار وتركيب تقييد ، وهو الأولى عنده.

فالجملة الخبرية المقيدة بـــ (نعم) أو (بئس) مثل : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، إما أن تكون جملة خبرية بسيطة مقيدة بالفعل (نعم أو بئس) " إذ من الأصوب أن يعتقد فيه أنه مركب من النوعين من التركيب ، أعني أن يكون (نعم الرجل) تركيب تقييد ، والجملة تركيب إخبار"[30] ، أو مركبة من تركيبين خبريين .

فهو ينظر إلى البنية العميقة للتركيب ، فتكون " نعم الرجل " فعلا وفاعلا ، و" زيد" خبر لمبتدأ محذوف ، ففيه جملتان :

الأولى : نعم الرجل : جملة فعلية .

الثانية : زيد : جملة اسمية ، المبتدأ فيها محذوف تقديره (هو) .

ولا يختلف الأمر كثيرا مع (حبذا) في مثل : حبذا زيد.

فالإعراب الذي قدمه ابن رشد يوجه المعنى والتركيب إلى تلك البنى السطحية أو العميقة ، فيتضح منها بناء التركيب على أنحاء مختلفة .

فهو إن جعل (زيد) مبتدأ ، و(حبذا) خبره ، فهو تركيب إخبار مقيد بالفعل (حبذا) ، وإن جعل (زيد) خبرا لمبتدأ محذوف و(حبذا) فعلا وفاعلا ، فهو يتكون من تركيبين : تركيب فعلي (حبذا) ، وتركيب اسمي (زيد) المبتدأ فيه محذوف .

ولا يبقى - عند ابن رشد- من هذا الأسلوب سوى أن يأتي الاسم نكرة منصوبة ، مثل : نعم رجلا زيد ، وهي عنده داخلة في الكلام المجموع من تركيبين : خبري وتقييدي فقط[31].

بعد فراغه من الأخبار المقيدة بالأفعال ينتقل إلى الأخبار المقيدة بالحروف وهي :

إنّ وأخواتها .

ما الحجازية .

لا النافية للجنس.

ويذكر قوانينها [32]، ويضيف إليها ما التعجبية[33].

والذي يعنينا هنا أن ابن رشد يسلك التعجب في الجملة الخبرية البسيطة المقيدة بحرف ، ويؤكد ذلك بقوله :" وما هاهنا حرف منصوب يدل على التعجب ، كما جعل النداء للإسماع ، وحرف الندبة للتفجع "[34] ، وهو ما يخالف ما ذهب إليه النحاة .

كما أن قوله إن (ما) منصوبة لا يمكن الأخذ به ، إذ الحرفية فيها تتعارض مع كونها منصوبة.

2- تقييد الجمل الخبرية بالأسماء : وهي عند ابن رشد على ضربين :

1-2 تقييدات معنوية: وهي على ثلاثة أجناس :

- يذكر في الأول تقييد الاسم الخالص باسم آخر.
- يذكر في الثاني تقييد الأفعال بالأسماء.
- يذكر قيود الأسماء – التي تعمل عمل الفعل – بالأسماء .

أما الجنس الأول فإنه يقيد بالصفة وبالإضافة ، والجنس الثاني (أي تقييد الأفعال - الواقعة في الجمل الخبرية – بالأسماء) يقيد الفعل (لازما أو متعديا) بمعان لازمة له وهي : ظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق والمفعول من أجله والحال ، فإن كان الفعل متعديا فإنه يقيد بالمفعول ، سواء كان مفعولا واحدا أو اثنين أو ثلاثة ، كما يقيد الفعل كذلك بالفاعل -إذا كان مقيدا بما هو من سببه أو ما هو متصل به – ثم غيّر الفاعل بفاعل آخر هو من سببه ، وهو التمييز المنقول عن الفاعل مثل قولك (طاب زيد نفسا) و(تصبب عرقا)[35].

وقد تقيد الأفعال بأسماء مسبوقة بالحرف ، فإن كان حرف جر كان الاسم مجرورا ، وإن كان الحرف واو المعية فإن القيد يكون منصوبا [36].

أما الجنس الثالث : تقييد الأسماء- التي تعمل عمل الفعل والاسم- بالأسماء ، ويقصد بالأسماء التي تعمل عمل الأفعال وعمل الأسماء صيغ المبالغة واسم الفاعل والمصدر -إذا كان بمعنى أن يفعل – نحو (أعجبني ضرب زيد عمرا) ، والصفة المشبهة ، ولعملها المزدوج فإنها تقيد بقيود الأسماء فتخفض وتقيد بقيود الأفعال فتنصب وقد ترفع[37].

2-2 المقيدات اللفظية :

تقيد الجملة الخبرية البسيطة بمقيدات لفظية لإبانة اللفظ ، وهي البدل والتوكيد والاستثناء[38].

وبذلك يفرغ من بيان الجمل الأول ومقيداتها وقوانينها ، ليبدأ في الجمل الثواني التي تتركب من جملتين من الجمل الأول .

ثانيا / الجمل الثواني :

الجمل الثواني هي التي تتركب من قولين تامين ، وهي تتركب على أنحاء أربعة هي[39] :

- إحدى الجملتين تلزم الثانية جوابا لها ، مثل : الشرط وجوابه والقسم وجوابه ولو ولولا ولما ،فأسلوب القسم يتكون من مركبين ، يسمى الأول صدر أسلوب القسم ، والثاني عجز أسلوب القسم[40] ، كما أن ما يعرف بأسلوب الشرط يتكون من مركبين إسناديين أحدهما معتمد على الآخر ، فهما معا يكونان جملة واحدة ، ويسمى المركب الأول صدر جملة الشرط ، والمركب الثاني عجز جملة الشرط "[41].

- إحدى الجملتين تقع موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى البسيطة مثل : جملة المفعول وجملة الحال وجملة الصفة .

- إحدى الجملتين مرتبطة بالأخرى بحرف عطف ، ويسمي محمد إبراهيم عبادة هذا النوع الجملة المزدوجة (المتعددة) " وهي الجملة المكونة من مركبين إسناديين أو أكثر ، وكل مركب قائم بنفسه ، وليس أحدهما معتمدا على الآخر ، وكل مركب مساو للآخر في الأهمية ، ولا يربطهما إلا العطف أو البدل ، ويصلح كل مركب لتكوين جملة بسيطة أو ممتدة مستقلة بمحورها "[42].

- المركب من جملتين من جنسين مختلفين مثل: الأمر وجوابه والنهي وجوابه والاستفهام وجوابه ، وهو ما يسميه محمد حماسة عبد اللطيف بالترتب ويعرفه بأنه توقف جملة على أخرى ، واحتياجها إليها ، وتعليق حكم مفهوم من جملة على حكم آخر ، سواء أكان ذلك عن طريق أداة – غير أدوات العطف – تربط بينهما وتجعل الأولى شرطا في حدوث الثانية ، أم لم يكن عن طريق أداة مستقلة ، بحيث يكون ذلك متوقفا على دلالة الجملة الأولى على الطلب الذي يترتب عليه ما بعده ويتسبب عنه ، ومنه الجملة الفعلية التي يقع فعلها مجزوما في جواب الطلب ، ومنه الفعل المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية في جواب نفي محض[43].

ومن الملاحظ أن ابن رشد لم يمثل للنوع الثاني من الجمل الثواني ، إنما يذكرها دون مثال واحد ، يقول :" والنحو الثاني : أن تقع جملة موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى البسيطة ، أعني أن تكون جملة تقع موقع المفعول أو الحال أو موقع الصفة ، أو غير ذلك من أنواع الأسماء التي هي قيود أو تقيد جملة باسم تلزمه ثانية "[44] ، ويدرج محمد إبراهيم عبادة هذا النوع ضمن نمط الجملة المتداخلة وهي المكونة من مركبين إسناديين بينهما تداخل تركيبي ، ويكون هذا التداخل في صورة أن يكون أحد المركبين كالامتداد لطرف من طرفي الإسناد ، وذلك بأن يشغل أحد المركبين موقع المفعول به أو موقع النعت أو موقع الحال أو موقع البدل ...إلخ[45].

أما ما ساقه ابن رشد في جملة الخبر الذي مثّل له بقوله :" زيد أبوه منطلق " فإننا لا نجد قبل جملة الخبر (أبوه منطلق) إلا اسما لا يشكل جملة تامة كما كان الأمر مع جملة الحال وجملة الصفة ، وعندما يشغل المركب الإسمي الإسنادي موقع الخبر فإنه يندرج أيضا ضمن الجملة المتداخلة ، ويكون التداخل في هذه الحالة في صورة أن يكون المركب الإسنادي أحد طرفي مركب إسنادي أعم منه [46].

فابن رشد بذلك يجعل لجملة الخبر خصوصية تتميز بها عن جملة الحال وجملة الصفة ، يوضح ذلك قوله :" واعلم أن هذه الجمل الأول المركبة نحوين من التركيب ، أعني تركيب الإخبار وتركيب التقييد ، وقد يتجوز العرب فيها فتصرف شكلها إلى شكل الكلام الخبري على عادتها في الاستعارة ، وهذا النقل هو الاسم الذي من تمام الخبر ، أعني تنقله من تركيب التقييد إلى تركيب الخبر ، فتستفتح الكلام به ، وتجعل باقي الكلام كله خبرا عنه [...] وأشهر ما يدخل في هذا الجنس من الكلام ، الكلام الذي تقول النحاة فيه أنه مركب من أكثر من مبتدأ واحد وخبر واحد ، مثل قولهم : زيد أبوه منطلق ، إن هذا القول كله مركب من تركيبين خبريين [...] وهو قولهم : أبو زيد منطلق "[47].

وهو بذلك يرى أن التركيب " زيد أبوه منطلق " أصله

(أبو زيد منطلق) ، وعليه فإن الأصل في هذه الجملة هو أنها مكونة من : تركيب تقييد وتركيب إخبار.

فالمبتدأ في هذا التركيب قيّد – تقييدا إضافيا- بالمضاف إليه ، فأرادت العرب نقله من تركيب التقييد إلى تركيب الإخبار ، لتجعل الكلام كله خبرا وكذلك الأمر إذا كان الخبر جملة فعلية[48].

ونخلص من ذلك إلى أن جملة الخبر مع المبتدأ تتكون من تركيبين خبريين ، على حين تتركب جملة الحال أو جملة الصفة مع جملتها الأم من تركيبين مختلفين : تركيب إخبار وتركيب تقييد.

الجملة المركبة من جنسين مختلفين :

هي الجملة المكونة من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه ، ونلاحظ أن أحدهما يكون فكرة مستقلة ، والثاني يؤدي فكرة ليست كاملة ولا مستقلة ، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر، والارتباط بين المركبين معتمد على أداة تكوّن علاقة بينهما، ومن هذا النمط:

1/ الجمل الأمرية والنهيية :

هي من أجناس الكلام عنده ، وتركيبها تركيب خاص له استقلالية ، فلا هي تركيب تقييد ، ولا تركيب إخبار[49]، والأفعال فيها تقيد بجميع الأسماء التي يقيد بها الفعل الواقع في الكلام الخبري من المفعولات وسائر المنصوبات والمجرورات المذكورة قبلا .

2/ جملة النداء :

يعرف ابن رشد النداء في قوله :" هو من الكلام التام المركب تركيب نداء وتركيب تقييد ، والمنادى يقيد بالصفة وبالمعطوف وبالبدل وبالتأكيد "[50]، كما أن "النداء هو استدعاء خاص بالإصغاء وهو استفتاح القول المتقدم على القول المفيد في الأكثر "[51] ، هو لا يدخل - على تلك الصورة- مع الأسلوب السابق في إطار واحد ، إذ أن جمل الأمر والنهي من جنس يختلف عن جنس جملة النداء غير أن ما يجمعها هو كونها أنها ليست تراكيب إخبار .

3/ جملة الاستفهام :

يعرض ابن رشد للاسم الواقع في الاستفهام ، ويبين أنه يقيد بالقيود المعنوية واللفظية التي يقيد بها الاسم في تركيب الإخبار ، وكذلك الفعل الذي يقع جزءا من الاستفهام يقيد بكل ما يقيد به الفعل الواقع في الخبر ، فهذه القيود إما أن تكون أولا ، وإما أن تكون ثوان ، وهي ما تكون قيدا للقيد الأول [52].

إلا أن ابن رشد لم يعرض للاستفهام وجوابه الذي يتركب من قولين مختلفي الجنس إلا في إعراب الأفعال ، فيذكر عرضا متى ينصب الجواب ومتى يجزم[53] .

كما أنه يعرض للكلام المحكي لاستيفاء ما يعرض للكلام التام من أشكال لم يستطع إدراجها ضمن تصوره العام ، فجعلها كالمتممات لأشكال الكلام التام [54].

ولقد أجمل ابن رشد كل ما يتعلق بالجمل الأوُل والجمل الثواني في قوانين كلية يسهل تعلمها، وهي تتمثل في قوانين تركيب القول وهي صنفان : قوانين في شكل القول وقوانين في مواد القول أي ما تركب منه ، يقول ابن رشد:" وأما القوانين التركيبية فإنها تنحصر في الأكثر في قسمين : في معرفة شكل القول ، وفي معرفة الألفاظ التي يتركب منها القول ، كالحال في سائر الموجودات المركبة ، فإن الصحة والفساد فيها يدخل من الوجهين جميعا ، مثال ذلك أن البيت إنما تلحقه الجودة والرداءة من قبل هذين الجنسين ، أعني من قبل شكله أو من قبل الأشياء التي تركب منها ، وكذلك الحال في القول "[55].

خاتمـــــة -

وفي الأخير يمكن القول إن لأبي الوليد بن رشد في تاريخ الفكر الإنساني عامة والفكر العربي الإسلامي خاصة مكانة ما كانت لغيره من المفكرين ، وهذا حكم في حق فيلسوف قرطبة اتفقت بشأنه أكثر الأقوال اختلافا وأشد الآراء تضاربا ، ففكره الخلاق يمثل ثورة تجديدية في الثقافة العربية عموما وفي اللغة والنحو بصفة خاصة .

الهوامش -

[1]- ينظر : ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، بيروت ، 1957 ، ج3 ، ص 123

[2]- ينظر: ابن الآبار، التكملة لكتاب الصلة ، تحقيق : عبد السلام الهراس، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، دط ،1995 ،ج2 ، ص 74

[3]- ينظر : أرنست رينان ، ابن رشد والرشدية ، سيرة ابن رشد للأنصاري (ذيل كتاب رينان) ، ترجمة : عادل زعيتر، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر ، 1957 ، ص 444

[4]- محمود أحمد السيد ، ابن رشد والضروري في صناعة النحو ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد 84 ، الجزء 3 ، ص 640

[5]- ينظر : المرجع نفسه ، ص630

[6]- محمد بن شريفة ،حول كتاب " الضروري في النحو" لابن رشد الفيلسوف ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد 92 ،2000 ، ص 40

[7] - ينظر : أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، تحقيق: منصور علي عبد السميع ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، دط ، 2008 ،ص 26

[8] - أبو الوليد بن رشد ، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة ، تحقيق : محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، مصر ، دط ، 1978، ص 42

[9] - ينظر :أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص 27

[10] - محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية : مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، ط4 ، 2007، ص 131

[11] - أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص28

[12]- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

[13]- المصدر نفسه ، ص 62

[14] - ينظر :المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

[15]- محمد إبراهيم عبادة ،مرجع سابق ، ص 134

[16]- محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ، دط ، 2003 ، ص32

[17] - المرجع نفسه ،ص57

[18]- ينظر : المرجع نفسه ، ص 134- 135

[19] - المرجع نفسه ، ص 61

[20] - ينظر: أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص 62

[21] - ينظر : منصور علي عبد السميع ، الضروري في صناعة النحو : مقدمة التحقيق ، ص 52

[22] - محمد حماسة عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 124

[23] - ينظر : منصور علي عبد السميع ، الضروري في صناعة النحو :مقدمة التحقيق ، ص 53

[24] - ينظر : المرجع نفسه ، ص 54

[25] - ينظر : أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص 62

[26] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 74- 77

[27] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 77

[28] - ينظر : منصور علي عبد السميع ، الضروري في صناعة النحو : مقدمة التحقيق ، ص 55

[29] - ينظر : أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص 77

[30] - ينظر :المصدر نفسه ، ص 67

[31] -ينظر : منصور علي عبد السميع ، الضروري في صناعة النحو : مقدمة التحقيق ، ص 57 - 58

[32] - ينظر : أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص 78-81

[33] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 81

[34] - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

[35] - ينظر : أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص 63- 64

[36] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 87

[37] - ينظر :المصدر نفسه ، ص 92-93

[38] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 65

[39] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 101

[40] - محمد إبراهيم عبادة ، مرجع سابق ، ص 137

[41] - المرجع نفسه ، ص138

[42] - المرجع نفسه ،ص 136

[43] - ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 77- 80

[44] - أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص 101

[45] - محمد إبراهيم عبادة ، مرجع سابق ، ص 143

[46] - ينظر : المرجع نفسه ، ص 142

[47] - أبو الوليد بن رشد ، الضروري في صناعة النحو ، مصدر سابق ، ص 66

[48] - ينظر :المصدر نفسه ،الصفحة نفسها

[49] - ينظر :المصدر نفسه ، ص 105

[50] - المصدر نفسه ، ص 110

[51]- المصدر نفسه ، ص 28

[52] - ينظر :المصدر نفسه ، ص 117- 120

[53] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 133- 137

[54] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 121 - 122

[55]- المصدر نفسه ،ص 72